

البناء

وفد من اللقاء الأرثوذكسي زار عون

أبو فاضل: الستين غير وارد



عون مستقبلاً أبو فاضل ووفد اللقاء الأرثوذكسي

التقى رئيس «تحتل التغيير والإصلاح» النائب العماد ميشال عون في دارته في الرابية وقدّم من «اللقاء الأرثوذكسي» ضم الأمين العام النائب السابق مروان أبو فاضل وأعضاء الهيئة الإدارية موسى فرجي، نقولا فريجة، رجا بردان، وأمين السر سمير نعيمه. بعد اللقاء قال أبو فاضل: «كتب العماد ميشال عون في جريدة السفير مقالاً، ونادراً ما يكتب العماد عون ويوقع مقالاً باسمه، تحت عنوان «لماذا قانون اللقاء الأرثوذكسي»، وهذا ما دفعنا إلى العجى إلى الرابية. وكذا ما دفعنا إلى واضحا والآراء أكثر من مطابفة. وفي المؤتمر الصحافي الذي أعلن فيه دولة الرئيس الفرزلي المبادئ والأسباب الموجبة لهذا القانون، لم يكن يومها قانوناً فعلياً، بل ترجمه تحتل التغيير والإصلاح إلى قانون

فعلي على طاولة مجلس النواب». وأضاف: «ليس هناك عماد ميشال إلى المادة 95 التي تتحدث عن الدخول الإصلاحي في إلغاء الطائفية السياسية عبر تأليف لجنة وطنية لهذا الموضوع، إلا إذا استحق مجلس نيابي، ولو لفترة معينة، أي دورة أو دورتين أن يكمل الإصلاحات. نحن نعتز على قسم كبير من النواب الذين تعتبر أنهم لا يمثلوننا في المجلس النيابي. ونقول بصراحة إنه عندما سيأتي مجلس نيابي منتخب على قانون اللقاء الأرثوذكسي، لن يُقال لأحد أنك لست مثلاً للطائفة ما». وأكد أنّ «القانون الأرثوذكسي يوحد البلد في الدائرة الانتخابية الواحدة للبنان، ويمكن أن يترشح النائب عن الدائرة التي يريد، وكل مذهب ينتخب طائفته، على الأقل، إذا كنتم لا تريدون مشروعاً كهذا، فاعطونا مشروعاً مشابهاً له، ولكن قانون الستين ليس وارداً». وعن معارضة أفرقاء مسيحيين لهذا القانون، ما عدا الطوائف غير الطائفية السياسية عبر تأليف لجنة وطنية لهذا الموضوع، إلا إذا استحق مجلس نيابي، ولو لفترة معينة، أي دورة أو دورتين أن يكمل الإصلاحات. نحن نعتز على قسم كبير من النواب الذين تعتبر أنهم لا يمثلوننا في المجلس النيابي. ونقول بصراحة إنه عندما سيأتي مجلس نيابي منتخب على قانون اللقاء الأرثوذكسي، لن يُقال لأحد أنك لست مثلاً للطائفة ما». وأكد أنّ «القانون الأرثوذكسي يوحد البلد في الدائرة الانتخابية الواحدة للبنان، ويمكن أن يترشح النائب عن الدائرة التي يريد، وكل مذهب ينتخب طائفته، على الأقل، إذا كنتم لا تريدون مشروعاً كهذا،

مصرف لبنان ينظم ورشة عمل عن الإرهاب وتبييض الأموال سلامة: نواصل إصدار الأنظمة المطلوبة صوناً لسلامة القطاع

استضاف مصرف لبنان أمس، ورشة عمل تحت عنوان «تبادل تسميات الإرهاب بين لبنان والولايات المتحدة الأميركية» Lebanon-U.S. Terrorist Designations Exchange وتضمنت الجلسة الافتتاحية كلمة لأمين عام هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان عبد الحفيظ منصور، تلتها كلمة حاكم المصرف رياض سلامة، ثم القائم بالأعمال في السفارة الأميركية في لبنان السفير ريتشارد جونز. وألقى سلامة كلمة أكد فيها أنّ «تطبيق المعايير الدولية في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب أولوية بالنسبة لنا، كون هذا الأمر يحمي مجتمعنا واقتصادنا من هذه الجرائم، ويعزز سلامة قطاعنا المالي والمصرفي ويحميه من المخاطر سيما مخاطر السمعة، علماً ان لبنان شريك في الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال، وذلك من خلال مشاركة هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان بأعمال المنظمات الدولية». وقال: «لا شك بأنّ التشدد الذي يشهده العالم في مجال تطبيق نظم الامتثال وظاهرة تجنب المخاطر (De-risking) هي عوامل إضافية ينبغي التنبيه لها واخذها ايضاً بالحسبان، وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى أنّ إقرار مجلس النواب اللبناني في العام 2015 لعدد من القوانين، منها قانون الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لمنع تمويل الإرهاب، وتعديل قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وإقرار قانون التصريح عن نقل الأموال عبر الحدود، وقانون تبادل المعلومات الضريبية كان له وقع إيجابي لدى المنظمات الدولية، ووقع إيجابي على سمعة لبنان وقطاعه المالي والمصرفي، وأيضاً على وضعية أمثاله بالمعايير الدولية». وأضاف: «أصبح قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب رقم 44 يجرم تمويل أنشطة المقاتلين الإرهابيين الأجانب «Foreign Terrorist Fighters» المذكورة في قرار مجلس الأمن رقم 2178، كما أدخل هذا القانون الأسس القانونية التي تاتاحت وضع آليات خاصة لتطبيق العقوبات المالية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1267. وقد أتاح هذا القانون أيضاً تطبيق المعايير الدولية المرتبطة بقرار مجلس الأمن رقم 1373، والتي تتطلب ان يكون لدى الدول لوائحها الوطنية الخاصة المرتبطة بالإرهاب وتمويله، وهنا لا بد من الإشارة إلى أنّ مصرف لبنان وهيئة التحقيق الخاصة أصدرتا تعميماً وإعلاماً حول «التجميد الفوري» ذي صلة بقرار مجلس

شرف الدين من ملبورن: الوضع المالي في لبنان غير ملق



شرف الدين يتسلم الدرع التكريمي

حاضر نائب حاكم مصرف لبنان راشد شرف الدين في ملبورن دعوة من غرفة أستراليا ولبنان للتجارة والصناعة في ولاية فيكتوريا، في حضور الوزير مارتن باكيا، قنصل لبنان العام في فيكتوريا غسان الخطيب، القنصل الفخري السابق لويس فيلغل، ونواب وشخصيات أسترالية ورؤساء الأحزاب والمؤسسات والجمعيات اللبنانية وعدد من رجال الأعمال اللبنانيين والأستراليين ووسائل إعلام. قدم حلقات اللقاء جان ديكس من القناة السابعة التلفزيونية، وألقى كلمة الغرفة مستشارها الإعلامي ومدير إذاعة «صوت لبنان» في ملبورن طوني شربل الذي عدد الإنجازات التي قام بها مصرف لبنان برئاسة الحاكم رياض سلامة ونائبه راشد شرف الدين، مؤكداً أنّ «الكثير من رجال الأعمال اللبنانيين جادون وراغبين في الاستثمار في لبنان والمساهمة في عملية الإعمار والبناء لكنّ الأمن الاقتصادي يضع دون ذلك» مشيراً إلى أنّ «غرفة ملبورن برئاسة القاضي فادي الزوقي ماضية في تعزيز جسور التواصل الاقتصادي الذي اقامته بين لبنان وأستراليا». ورحب رئيس الغرفة فادي الزوقي

وفد نيجيري في غرفة طرابلس لبحث سبل التعاون وتبادل الخبرات



ديبوسي مع الوفد النيجيري

التقى رئيس غرفة طرابلس لبنان الشمالي توفيق ديبوسي بحضور أعضاء مجلس الإدارة، الوفد الرسمي النيجيري الذي ضمّ كبار المسؤولين في ولاية باوتشي برئاسة حاكم الولاية محمد عبدالله أبو بكر. وأشار ديبوسي إلى أهمية زيارة الوفد النيجيري لبناء علاقات ثنائية بين لبنان ونيجيريا عموماً، وولاية باوتشي وطرابلس ولبنان الشمالي خصوصاً، لما هناك من تقارب في الخصائص بين البلدين لا سيما تطلعاتهما المشتركة نحو الازدهار والحاجة الماسة الى التقدم من أجل الرقي والارتقاء وتطوير مجتمعات البلدين، وعلينا التفكير معاً في كيفية التعاون المشترك لأنه من غير الممكن لأي بلد في العالم أن يحقق تطوره بشكل فردي دون بناء علاقات منبثقة على الشراكة الكوني، ويات من المفيد الوقوف على حاجات بلداننا لتبادل الخبرات والكفاءات ونحقق طموحاتنا في كافة المجالات لا سيما تطوير حركة المبادلات التجارية نحو الأفضل وبشكل متناهي». وأضاف: «إنّ طرابلس ولبنان الشمالي يعانان بالعمى ويمتلكان كل بلداننا لتبادل الخبرات والكفاءات ونحقق طموحاتنا في كافة المجالات لا سيما تطوير حركة المبادلات التجارية نحو الأفضل وبشكل متناهي». وأضاف: «إنّ طرابلس ولبنان الشمالي يعانان بالعمى ويمتلكان كل بلداننا لتبادل الخبرات والكفاءات ونحقق طموحاتنا في كافة المجالات لا سيما تطوير حركة المبادلات التجارية نحو الأفضل وبشكل متناهي». وأضاف: «إنّ طرابلس ولبنان الشمالي يعانان بالعمى ويمتلكان كل بلداننا لتبادل الخبرات والكفاءات ونحقق طموحاتنا في كافة المجالات لا سيما تطوير حركة المبادلات التجارية نحو الأفضل وبشكل متناهي». وأضاف: «إنّ طرابلس ولبنان الشمالي يعانان بالعمى ويمتلكان كل بلداننا لتبادل الخبرات والكفاءات ونحقق طموحاتنا في كافة المجالات لا سيما تطوير حركة المبادلات التجارية نحو الأفضل وبشكل متناهي».

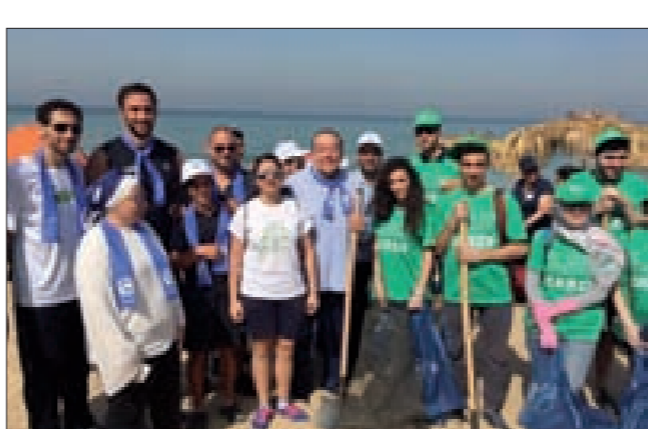
حزب الله: ما الفرق بين التكليف الشرعي والتكليف الحزبي؟



الحاج حسن متحدثاً في بعلبك

أعلن وزير الصناعة حسين الحاج حسن، خلال حفل اقامه «حزب الله» في بعلبك، بمناسبة مولد ذكرى مولد الإمام المهدي، في مسجد رأس الإمام الحسين في بعلبك، أنّ «علينا في «حزب الله» القيام بتكليفنا في وظيفتنا السياسية واستحقاقنا في كافة المواقع الوزارية أو النيابية أو البلدية أو الحزبية أو الجهادية، وفي كافة المراكز الحيوية التي نعمل بها»، متقدماً «الذين يتحاملون علينا ويأخذون علينا القيام بتكليفنا الشرعي»، متسائلاً: «ما الفرق بين التكليف الشرعي والتكليف الحزبي؟ وهل من قائد سياسي لم يخرج على نصاره وكلفهم بأن يصوتوا للوائح؟»

وزير البيئة يشارك في حملة الأزرق الكبير: الرملة البيضاء والدالية والروشة للجميع



وزير البيئة مع المشاركين في الحملة

رعى وزير البيئة محمد المشنوق أمس، حملة «الأزرق الكبير» لتنظيف الشاطئ اللبناني، وشارك في الحملة رئيسة حملة «الأزرق الكبير» عفة إدريس وناشطون من عدد من الجمعيات والجامعات. وألقى المشنوق كلمة، اعتبر فيها أنه «لا يختلف مواطن عن آخر، إلا بقدر التزامه ببلده وبيئته بلده»، مشيداً ب«عفت إدريس رئيسة حملة الأزرق الكبير، التي تعمل بنشاط وملتزمة بيئياً». وقال: «ربما تسألون لماذا أنتم هنا والشاطئ نظيف؟ أنتم هنا لتؤكّدوا أنّ الرملة البيضاء لكم جميعاً وكذلك الدالية والروشة وكل المناطق المحيطة ببيروت وكل المناطق اللبنانية، ويجب أن تبقى هذه الشواطئ لكم، ولكل أبنائنا وأحفادنا في المستقبل، ولا يجوز أن تبقى الشواطئ مملوثة على الناس. فهذه الشواطئ ليست للنخب بل للناس الطيبين ملككم أنتم». وأضاف: «يجب ألا نياس عندما نقوم بعمل هذه الأنشطة، فإن يكون هذا الشاطئ نظيفاً، فهو تحصيل حاصل. ويقولون عادة الملوّث يدفع، وأقول الملوّث يصحح أيضاً هذا الخطأ. أنتم تصحّون الإسعاف الشعبي كورال الجعبتاوي جنات بلادي، أي سي، LA.U. فقد استطاعت

هل تصدر فتوى مقاطعة المصارف المتشددة؟

د. نسيب حطيط*

يُطلّ عيد المقاومة والتحرير في ذكرها السادسة عشرة وبدل أن تكافأ المقاومة من حكومتها وشعبها والمؤسسات التجارية والمصرفية والمدنية، فإنها تكافأ بالحصار والعزل المالي والاقتصادي وبشكل تعسفي يطال كل من يجاهر بتأييدها أو يتضامن معها ليتحوّل كل «شيعي» متهما حتى تثبت براءته التي لن تتحقق، وذلك بسبب الحرب الشاملة التي تشنّها أميركا وحلفاؤها من العرب والصهاينة والغربيين والتكفيريين على محور المقاومة في الميدان السوري، ويستهدفون بشكل مركز المقاومة في لبنان بسبب تحميلها مسؤولية إفشال وعرقلة مشروع الشرق الأوسط الأميركي الجديد منذ انتصارها في حرب تموز وحماية لبنان والحؤول دون اقتراسه من التمساح الأميركي وحلفاء السعودية من الساسيين والتكفيريين. لقد عجزت أميركا وحلفاؤها عن هزيمة المقاومة في لبنان وسورية عسكرياً فلجأت الى الحرب الناعمة القاتلة المتمثلة بقانون العظر المالي لزعزعة الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي للبيئة الحاضنة للمقاومة وتوجيهها وهدم هيكلها التجاري والمصرفي ووضع المؤيدين للمقاومة بين خيارين، إما الإنفصاف عن المقاومة وتركها معزولة لتواجه قدرها المأساوي، أو التعرّض للعقوبات المالية والمصرفية وصولاً إلى الإفلاس والانهيار المالي الذي سيفجر النسيج الاجتماعي في وجه المقاومة ويفتح الأبواب والنوافذ أمام الاحتجاج الأمني والسياسي للقضاء على المقاومة نهائياً، كما حصل مع المقاومة الفلسطينية عام 1982. لقد انخرطت المصارف اللبنانية في الحرب المالية على المقاومة بقصد أو بغير قصد بذريعة الالتزام بالقانون الأميركي وتجاوزت محدثاته أكثر مما يريد الأميركيون أنفسهم حيث تحوّلوا ملكيين أكثر من الملك، وذلك بسبب خوفهم من العقوبات المالية الأميركية أولاً، وبسبب انتماء معظم مالكي المصارف ومجالس الإدارة الى الخط السياسي المعارض للمقاومة، وفي أحسن الحالات الحياد السلبي، لكن المصارف اتخذت خطوة خطيرة ستعاقب عليها من قبل عملائها وزيائنها الذين سينفضون عنها اللجوء إلى مصارف تلتزم بالحدّ الأدنى من القوانين الأميركية دون مبالغة، حيث بادرت بعض البنوك إلى إغلاق حسابات أعضاء اللجنة الطبية لإحدى المستشفيات مع أنها ليست تابعة لحزب الله!

وهنا نسأل جمعية المصارف: ماذا لو بادر كل أنصار المقاومة وبيئتها الحاضنة إلى سحب ودائعهم من المصارف الملتزمة بالقوانين الأميركية؟ ماذا ستعمل المصارف إذا امتنع المديون من تسديد ديونهم؟ إنّ التهديد ببيع الشقق والعقارات المرهونة للمصارف في الظروف المتشجّعة سيخفض أسعارها، ولا تستطيع المصارف استعادة أموالها... ومن سيتجرأ على شراء هذه العقارات الضخمة؟ وإنّ اشتراها فهل يستطيع استثمار عقارات صادرتها المصارف دون وجه حق... أم سيخسر المشترون أموالهم لإنقاذ المصارف؟ إذا انهارت أسعار الشقق والعقارات التي تملكها شريحة لبنانية كبرى، ماذا سيكون مصير سوق العقارات في لبنان بشكل عام وهو القطاع الذي أصابه الجمود والشلل منذ سنتين وأكثر؟ إنّ المصارف تخفق نفسها وتنتحر مالياً ويمكن أن تدفع ثمن مغامرتها كل ما جنته من سندات الخزينة والفوائد المرتفعة على القروض، خاصة أنّ القروض الشخصية ذات الفوائد العالية التي يأخذها الموظفون وذوي الدخل المحدود، والتي يمثّل مناصرو المقاومة أكثر من خمسين بالمائة منهم، فماذا سيحلّ بالمصارف اللبنانية إن مُنح هؤلاء أو امتنعوا عن التعامل مع المصارف...؟

مع سيمحي المصارف من حالة الكرامة والحق من الذين تمّ بيع ديونهم ومتاجرهم وعقاراتهم وتُركوا في الشارع مع وعائلاتهم بسبب العقوبات الأميركية، ودون ارتكابهم أيّ ذنب، ومع ذلك يبادر أصحاب المصارف إلى اغتيالهم مادياً؟ ماذا ستعمل المصارف إذا بادر كلّ المدينين إلى إعلان الإفلاس التجاري وفق القوانين المرعية الإجراء...؟ فهل ستسجنهم المصارف بعشرات الآلاف؟ وإذا سجنتمهم من سيسدّد لها ديونهم؟ الظاهر أنّ بعض المصرفيين ورعاتهم يتصرّفون في السياسة كما يتصرّفون مع طالب القرض كعبد ينفذ ما يقولون دون اعتراض، ويوقع دون أن يقرأ الأوراق الطويلة ذات الحروف الصغيرة والتعهدات الكثيرة التي تقيدّه لأنه مضطر لذلك بسبب الحاجة، أو لتوفير قسط دراسي، أو غرفة نيام فيها، أو تسديد فاتورة استشفاء، لكنهم لا يعلمون أنّ السياسة والحرب والأمن المالي مختلف تماماً، وأنهم الحلقة الأضعف، فرأس المال جبان ولا يستطيع العمل إلا في الأماكن المستقرة والأمنة، ومع ذلك يشعلون الحطب الأخضر لإشارة الدخان والحرائق التي لن يكونوا يمامن منها. فهل سيبادر العقلاء والوطنيون من أصحاب المصارف إلى استدراك المغامرة قبل وقوع الكارثة الشاملة...؟

يشوعى يحذّر من خطورة الاستمرار في الإجراءات المصرفية ضدّ حزب الله

استقبلت هيئة التنسيق لـ«لقاء الأحزاب» خلال اجتماعه أمس في مقره الرئيسي، الدكتور إليي يشوعى، وأطلعت منه على وجهة نظره في «الإجراءات المصرفية التي اتخذتها المصارف، إثر القرار الأميركي برفض عقوبات مالية على حزب الله». وأوضح يشوعى أنّ «تنفيذ القرار من قبل المصارف اللبنانية تمّ في أجواء من الذعر والرعب، ما أدى إلى مغالاة ومبالغة غير مبررة في تطبيق القرار»، محذراً من «الانحساعات السلبية لمثل هكذا إجراءات مصرفية على المصارف نفسها»، داعياً المصارف إلى «عدم المبالغة بأخذ الحيطة»، مؤكداً أنه «كان على حاكم مصرف لبنان رياض سلامة اتخاذ القرار الحازم يحدد فيه ما هو مسموح وما هو غير مسموح، وليس إعطاء مهلة شهر لدراسة أي ملف يحول إليه من المصارف وترك القرار لها في حال لم تتلق جواباً من المصرف المركزي»، معتبراً «عدم إلزامية مصرف لبنان بإعطاء جواب واضح خلال هذه المدة وسيلة للتهرب من المسؤولية التي يجب أن يتحملها حاكم المصرف المركزي»، محذراً «سلامة من خطورة الاستمرار في هذا الإجراء على القطاع المصرفي اللبناني».